

سوريا



اطفاله اتركه يهللون لقوات بلادهم خلال عبورها بلدة الريحانية الحدودية نحو سوريا (أ ف ب)

«القاعدة» لن يتخلى عن «إمارة إدلب» الجولاني يترنم ولا يسقط

فستكون براغماتيّة الجولاني قد نجحت في إطالة عمر «إمارة إدلب» على أقل تقدير. وكان عدد من الشخصيات «الجهادية» الاعتبارية قد أطلق قبل أيام مبادرة تهدف إلى إعادة التوازن إلى البيت «القاعدي» المترنح، وردّ الاعتبار إلى الجولاني بوصفه الممثل الحصري للتنظيم العالمي في «الشام». وخاطبت المبادرة كلاً من «هيئة تحرير الشام، وجيش أحرار الشام، والإخوة المبايعين لتنظيم القاعدة في بلاد الشام، وجميع الفصائل والجماعات التي عازمت أمرها على تحكيم الشريعة وسيادة سلطانها»، داعية إياهم إلى «إلى الرجوع لأهل العلم وتسليمهم الزمام لحل المعضلات والفصل في قضايا الخلاف»، تمهيداً لـ «إعادة ترتيب الأوراق ترتيباً صحيحاً». وذيل البيان الأول للمبادرة بأسماء عدد من المرجعيّات «الجهادية» المعروفة، وعلى رأسهم المنظران القاعدتان أبو محمد المقدسي وأبو قتادة الفلسطيني، قبل أن تتوارد أمس أنباء عن سحب الفلسطيني اسمه من المبادرة، لأنه «ملتزم بقراره السابق بعدم التدخل بشأن جماعات سوريا». وقالت مصادر «جهادية» إن خطوة الفلسطيني جاءت بسبب «استدعائه من قبل الأمن الأردني»

وتذكيره بتعهّد سابق كان قد التزم به، وإن «الشيخ سيواصل دعم المبادرة والحثّ على تطبيقها من دون أن يخوض علناً في هذا الشأن أو أي شأن سوري آخر». وتهدف المبادرة في جوهرها إلى إعادة جمع شمل «الجهاديين» بعد أن تعرّض لأزميتين خطيرتين: أولاهما موجة الاستقلالات المتتالية التي عصفت بـ «هيئة تحرير الشام»، أما الثانية فإصرار معظم «المهاجرين» (وهم الجهاديون غير السوريين) على الخروج من تحت راية الجولاني والعمل على تشكيل تنظيم جديد باسم «جماعة أنصار الفرقان في بلاد الشام»، يتكوّن من «مهاجرين وأنصار ممن حضر أغلب أحداث الشام الأولى». وكانت مصادر عذّة قد تناقلت قبل ثلاثة أسابيع أنباءً عن تشكيل التنظيم المذكور بالفعل، إضافة إلى مجموعة أوراق قيل إنّها تُشكّل «مبادئ التنظيم»، وسرت إشاعات مفادها أنّ حمزة أسامة بن لادن (نجل مؤسس تنظيم «القاعدة») سيكون على رأس التنظيم. وحصلت «الأخبار» عبر مصادر «جهادية» عذّة على تفاصيل ما شهدته الكواليس «الجهادية» في خلال الشهرين الأخيرين في هذا الشأن. وتعودّ الشراكة الأولى إلى تسريبات صوتيّة للجولاني يهاجم فيها

خلافات ومبادرات، خطوط اتصالات مفتوحة بين «الجهاديين» في سوريا ونظرائهم خارجها. مبعوث من قبل زعيم «تنظيم القاعدة» أيمن الظواهري التقى زعيم «النصرة» أبو محمد الجولاني في إدلب. هذا بعض مما يدور في الكواليس «الجهادية»، تمهيداً لـ «استعادة التوازن وترتيب الأوراق». ووفقاً للمؤشرات المتواضعة حتى الآن، يبدو أنّ الجولاني سيفلح في استعادة ثقة كثير من «المهاجرين والأنصار». ويميد جمع شملهم تحت رايته «بوصفه» أمير إدلب

صهيب عنجيني

مزة أخرى يُفلح أبو محمد الجولاني في إمساك العصا من الوسط. العاصفة التي كادت تطبخ قبل فترة أوراق الاعتماد «القاعدية» المنووحة للزعيم «الجهادي» توشك أن تنحسر، وإذا قُيِّض لجهود المرجعيّات «الشرعية» النجاح في وساطة «الصلح خين»،

المشهد في إدلب لدخولها على خط «مناطق خفض التصعيد»، ووضعت الجولاني أمام خيارين: القبول بعرض يكون مقدّمة لتفكيك «المشروع الجهادي في الشام» ويضمن له في المقابل «خروجاً مشرفاً»، أو الدخول في حرب مباشرة وجديّة مع أنقرة. وكانت «الأخبار» قد أوردت تفاصيل العرض التركي في منتصف أيلول الماضي، ورجحت سعي الجولاني إلى إيجاد «حل وسط» بفعل الضغوطات

«الشرعيين» ويصفهم بـ «المُرَقَّعين»، ما استتبع استقالة اثنين بارزين، هما السعوديان عبدالله المحبسي ومصالح العلياني، ومن ثمّ الإعلان عن انشقاق كتلة «جيش الأحرار» عن «هيئة تحرير الشام». لم تلبث التعقيدات أن تفاقمت مع دخول الجولاني في مفاوضات سرية مع أطراف استخباريّة تركيّة لم يُطلع عليها معظم المحيطين به. ودارت المفاوضات المذكورة في فلك ترتيب

خلفية السبب الأخير نفسه. بيد أنّ الخصوصية التي تبعث عليها الأسماء المرتبطة بأسرة الصباح لا تلغي حقيقة وجود مظهر شامل «غير صحي» في الكويت، تتمثل في العلاقة المضطربة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. اضطراب يمنع النواب من ممارسة دور فعال في تحسين سياسات الحكومة، كما يمنع الأخيرة من مقتضى الاستقرار الذي تحتاجه في تنفيذ أي خطة تنموية. ذلك أنّ التشكيلة الحكومية نادراً ما تعكس نتائج الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي يخلق نوعاً من العداوة بين الوزراء والنواب. وفي المقابل، يعوق غياب الأحزاب السياسية بمعناها الحديث، لا بمعنى التنظيمات والجمعيات والكتل، تشكل أغلبية مريحة بإمكان مجلس الوزراء الاستناد إليها في أعماله ومشاريعه. هذه التناقضات التي تُندّر وسائل تسويتها في حال نشوب نزاع بين البرلمان والحكومة، تدفع أمير البلاد، دائماً، إلى سلوك الطرق الأسهل (تشجيع استقالة الحكومة أو حل البرلمان)، تلافياً للمواجهة السياسية. خيار يمثل اختلالاً واضحاً في التجربة الديمقراطية الكويتية، إلى جانب اختلالات أخرى تضاعفت

الثقة بالصباح، بعد استجوابه يوم الأربعاء الماضي بناءً على طلب النائبين رياض العدساني وعبد الكريم الكندري (اتهم النائبان الوزير بمخالفات إدارية ومالية)، 30 نائباً من أصل 50. رقمٌ حصله مقدّماً نواب المعارضة الذين كانوا ياملون أن تؤدي المفاوضات مع الحكومة إلى إلغاء الاستجواب مقابل إعادة الجنسيات لمن سُحبت منهم لأسباب سياسية قبل أن تفشل الصفقة، فضلاً عن نواب محسوبين على الحكومة وجدوا الفرصة سانحة للتخلص من الوزير الصباح. كان بإمكان الأعضاء المنضمين إلى العدساني والكندري سحب الثقة من الصباح، وحرمانه حق تولي حقيبة وزارية مدى الحياة؛ لكن هذا الإجراء يتطلب موافقة النصف زائداً واحداً فقط من أعضاء مجلس الأمة (البرلمان)، وهو ما كان متوافراً. إلا أنّ انتساب الوزير إلى أسرة الصباح، وكونه الحفيد المباشر الوحيد لمؤسس الدولة، مبارك الصباح، حَفِيَّاه، على ما يبدو، من مصير زميله، الوزير الأصيل، سلمان الحمود، الذي اضطر إلى تقديم استقالته في شهر شباط/فبراير الماضي، بعدما تشكلت أغلبية

أغلب الاستقالات الحكومية تأتي على خلفية استجواب وزراء من آل الصباح

برلمانية مؤيدة لسحب الثقة منه، وغابت أي إشارات إلى نية الحكومة الاستقالة بدلاً من التضحية به. تُعزّز الفرضية المتقدمة حقيقة أن أغلب الاستقالات الحكومية التي شهدتها الكويت في السنوات الأخيرة جاءت على خلفية استجواب وزراء من آل الصباح، كما حدث في عام 2007 عندما استقالت الحكومة بعد يومين فقط من استجواب وزير الصحة آنذاك، أحمد عبدالله الصباح، وفي عام 2008 حينما استقالت الحكومة إثر تقدّم نائبين بطلب استجواب رئيس مجلس الوزراء، ناصر المحمد الصباح، وفي عام 2011 عندما استقالت الحكومة وحل البرلمان على

الكويت

حكومة أخرى تستقيل: «الديموقراطية الهجينة» تجدد نفسها

دعاء سويدان

يوم أمس، تقدمت الحكومة، التي يرأسها جابر مبارك الحمد الصباح منذ عام 2011، باستقالتها إلى أمير البلاد، صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي سرعان ما قبل استقالتها وكلفها «تصريف العاجل من الأمور». جاء ذلك قبيل يوم واحد من الموعد الذي كان مقرراً للتصويت على طرح الثقة البرلمانية بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وزير الإعلام بالوكالة، المنتمي إلى أسرة الصباح، محمد عبدالله الصباح. بلغ عدد النواب المؤيدين ل طرح

للمرة السادسة منذ بداية العقد الماضي، يتكرر مشهد استقالة الحكومة في الكويت على خلفية استجوابات برلمانية لوزراء فيها. مشهد بقدر ما يكسر جمود الصوت الواحد المطبق على منطقة الخليج، فإنه يحدد رسم علامات استفهام متقادمة حول نجاعة الديمقراطية «الهجينة» الحاكمة في هذه الإمارة